الأوضاع المالية المحيطة بالمخزن وأثرها على السياسة المالية في العصر العباسي الأخير

الكلمات المفتاحية : المخزن ، السياسة المالية ،العصر العباسي

ا٠د٠ عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي م٠م٠ آلآء حسن احمد مهدي العباسي
جامعة سامراء / كلية التربية جامعة سامراء /كلية التربية
dr.alrifaiy68@yahoo.com alaa.hs@uosamarra.edu.iq

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

إن الوضع المالي المتذبذب الذي كان سائداً في العصر العباسي الأخير ، أصبح مدعاة للكتابة في موضوع هذا البحث ليتم فيه التعرف على العناصر المؤثرة على السياسة المالية الناتجة من حالة بيت المال (المخزن) في بغداد ، أبان العصر العباسي الأخير فكان عنوان البحث: ((الأوضاع المالية المحيطة بالمخزن وأثرها على السياسة المالية في حاضرة الخلافة خلال العصر العباسي الأخير)) ، وقد اشتمل البحث على فقرات عدة هي؛ النظام المالي، وإيرادات ونفقات بيت المال، وحالات الفائض والعجز اللتان تصيبان بيت المال (المخزن) ، والنقود وتداولها ، واستخدام الصكوك والسفاتج ، وذكر لاهم الأسباب التي تؤدي الى اضطراب الوضع المالي في العصر العباسي الأخير.

أولاً: النظام المالي:

يعد النظام المالي للدولة عن فلسفتها السياسية التي تؤمن بها وما يحيط بها من فلسفات اقتصادية واجتماعية ، وتقوم فلسفة الدولة على اساس موقف معين تجاه الحياة الانسانية فتحدد الدولة قواعد العمل والاطار السلوكي والاجتماعي والقانوني والاقتصادي للمجتمع ، ويعد النظام المالي احد ادوات الدولة التي تحقق بها اهدافاً سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولهذا يختلف النظام المالي او المالية العامة من دولة الى اخرى ، وحتى في ذات الدولة الواحدة من حقبة الى اخرى بحسب اوضاع الدولة الاقتصادية(١).

أن النظام المالي في جميع دول العالم قام على أساس الإيرادات والنفقات ، وتوارث العباسيون نظاماً مالياً في الدولة العربية الإسلامية ، فسعى جميع الخلفاء فيه لتحقيق نجاح

هذا النظام وتوازنه ، وفي العصر العباسي الأخير وبعد أن سيطر السلاجقة على الخلافة ومقدراتها عمل السلاجقة نظاماً يحقق لهم الاستقرار والسيطرة على الأقاليم ، فأرسوا دعائم نظام مالي ، نظمت فيه الدواوين واتخذوا له عمالاً من اعوانهم للإشراف على إدارة وحسابات الأقاليم للتأكد من سلامة ودقة سير العمل فيها [٢] .

استمر ديوان بيت المال قائماً خلال العصور العباسية المتأخرة ، فطرأ على أسمه تغيير فسمي بالمخزن ، اذ يختص بدفع رواتب موظفي الدولة وارزاقهم، وله رئيس ، ومشرف ، وكاتب ، وخازن ، وعدداً من الموظفين[٣] ، وكان المخزن في بداية الامر تابعاً لديوان بيت المال فكان يضبط جميع أمور النفقات ، وكان على صاحبه أن يضع توقيعه على جميع الصكوك ، فضلاً عن عمله بتقديم أو عمل موازنة شهرية وسنوية لتلك الأموال ، ثم عين له رئيس عرف بصاحب المخزن وكانت له صلاحيات تفوق صلاحية الوزير في بعض الأحيان[٤].

تولى عددٌ من الاشخاص زمام مسؤولية المخزن وقد ذكرت المصادر الاولية بعض من هذه الاسماء ؛ ففي سنة (٥٠٠هـ/١١٠٦م) كان صاحب المخزن ابو القاسم بن حصين وذلك في خلافة الخليفة المستظهر بالله (٤٨٧هـ / ١٠٩٤م _٥١٢هـ/١١١٨م)[٥]، وايضاً وفي خلافة المستظهر بالله وفي اواخرها تحديداً كان صاحب المخزن ابن العطار ، الذي استبد بإدارة شؤون الدولة والبلاد مستغلاً حالة مرض الخليفة[٦].

اما في خلافة الناصر لدين الله (٥٧٥هـ/١١٧٩م_٦٢٢هـ/١٢٢٥م) ، وتحديداً في سنة (٥٧٨هـ/١١٨٢م) ، فكان صاحب المخزن مسعود بن جابر الذي دفع عشرة الاف دينار ليتولى هذا المنصب[٧] .

وفي السياق نفسه عدد (ابن الفوطي) اسماء أخرى كانوا قد تولوا مسؤولية المخزن وهم ؛ عضد الدين ابو الفتوح المبارك ، وعلاء الدين ابو طالب هاشم بن علي ، وفخر الدين ابو منصور محمد بن سليمان[٨].

كان لمسؤول ديوان بيت المال (المخزن) مهام عديدة ، من بين مهامه ؛ تثبيت جميع الأصول والأموال السلطانية من ؛ غلال ، وفيء ، وغنائم ، وأعشار ، وأخماس ، و عليه ان يتخذ بيوتاً لأصناف الأموال ، وعليه أن يشرف على ما يرد الى بيت المال من الأموال وما

يخرج من تلك الأموال في وجوه النفقات ، لذلك ولأهمية هذه الوظيفة كان لصاحبها علامة على الكتب والصكوك يتفقدها الوزراء ويطالبون بها[٩].

ومن مهام مسؤول ديوان بيت المال (المخزن) ، اتخاذه الإجراءات الحازمة لما يكفل مراقبة الإيرادات والنفقات فيما يخص جبايات الأقاليم التي تتم من خلال تثبيتها وفقاً لأبواب خاصة لكل إقليم ، ووضعها في سجل خاص[١٠] ، و كان لصاحب ديوان بيت المال (المخزن) صنجة[١١] خاصة ، يزن بها الذهب المقبوض في حال أخذ الأموال عند جمع الضرائب بالذهب ، وله موظفون يبدأ تدريبهم بحسب مراتبهم ليتولوا حسابات الواردات والمصروفات[١٢] .

كان مقر عمل صاحب المخزن في حاضرة الخلافة ، وله فروع في سائر الولايات ، وكان له دار خاص تجري فيه الأمور الرسمية ، يحضر فيه كبار رجال الدولة [١٣]، فاصبح لصاحب المخزن في بعض الأحيان نفوذ يمكنه من عزل وتولية الوزراء[١٤].

ثانياً: إيرادات ونفقات بيت المال

١. الإيرادات:

أ. الخراج:

ضريبة الأرض التي يتم استحصالها من الأرض الزراعية أو الصالحة للزراعة كإيجار عن استغلالها ، لأنها ملك الدولة ،وتكون هذه الضريبة وفقاً لجودة الأرض[١٥]، والخراج ضريبة كانت تدفع لخزينة الدولة ويكون خاضعاً لطريقة سقي الأرض ، ونوعية المحصول ، ويدفع سنوياً بعد موسم استحصال الزرع بكل أنواعه[١٦]، وكان الخراج يدفع عيناً أو نقداً أو من كليهما معاً[١٧].

لقد اختلفت طريقة أخذ الخراج في العصور العباسية المتأخرة من خليفة لاخر ، فهناك من اعتمد طريقة المساحة والتي تعني أخذ ضريبة مقدرة من النقود على مساحة معينة من الارض ، زرعت ام لم تزرع ، ويؤخذ حسب السنة الهلالية ، او يؤخذ الخراج بحسب مساحة الزرع فيؤخذ في هذه الحالة على اساس السنة الشمسية ، بينما كان بعض الخلفاء يأخذ الخراج بطريقة المقاسمة والتي هي اخذ نسبة بعينها من الحاصل او غلة الزرع عند النضج[١٨].

وعليه فقد ذكر (ابن خلكان) ان الخليفة المستنجد بالله (٥٥٥هـ/١١٦٠م_٥٦٦هـ/١١٧٠م) ، قد اخذ الخراج بحسب طريقة المساحة[١٩]، بينما قام الخليفة المستضيء بالله (٥٦٦هـ/١١٧٠م _ ٥٧٥هـ/١١٧٩م) بإخذ الخراج وفق طريقة المقاسمة وقد شق ذلك على الناس [٢٠] .

لقد تعرضت الأراضي الخراجية زمن ضعف الخلافة العباسية في عصورها المتأخرة لمزيد من العبث ، إذ تضاعف مقدار جبايتها حتى استخدم العنف والقسوة في أخذ الخراج من قبل الجباة تجاه أصحاب هذه الأراضي[٢١]، ولم يقدم الخلفاء العباسيون إصلاحات لهذه الضريبة المفروضة على الأراضي الخراجية ، إلا ما قام به الخليفة الظاهر بأمر الله (٦٢٢هـ/١٢٢٥م – ٦٢٣هـ/١١٢٦م) ، الذي أمر بإلغاء ما طرأ على هذه الضريبة من الزيادة ، لكن بموته ضاعت تلك الإصلاحات[٢٢].

لقي الناس شدة في أمر الخراج وضريبته ، عندما قامت الخلافة العباسية في سنة (٥٥٦هـ/١١٦٠م) بحل المقاطعات والأراضي العشرية وإعادتها إلى الخراج[٢٣]، بالوقت الذي قام به بعض السلاطين السلاجقة بمسح أراضي سواد العراق لتقدير مساحتها ومقدار خراجها[٢٤].

ذكر أن بعقوبة بلغ خراجها قبل حكم الناصر لدين الله عشرة آلاف من الدنانير ، وفي مدة حكمه بلغ خراجها ثمانين الفا من الدنانير ، فاستغاث أهل بعقوبة بالظاهر بامر الله فيما بعد ، فأرجعها إلى ما كانت عليه[٢٥].

وفي اتجاه آخر امر الخليفة الظاهر بامر الله ان يؤخذ الخراج عن الاشجار السالمة المثمرة ولا يؤخذ عن التالف من الاشجار ، وسبب قراره هذا ان الفلاحين قد شكوا ان دخولهم النقدية من اشجارهم المتبقية لا تفي لسداد قيمة الخراج الجديد المفروض عليهم[٢٦].

ظهر استخدام لفظة الضمان بدلاً من الخراج في العصر العباسي الأخير ، وقسمت البلاد في هذه الحقبة إلى عدد من الضامنين ، وكان أغلبهم من التجار الذين يقصدون الربح[٢٧]، إذ كان لكل واحد من الضامنين منطقة معينة يشترط عليه عند الاتفاق معه أن يؤدي عنها مبلغاً معيناً من المال[٢٨]، فكانت طريقة جباية الخراج وفق نظام الضمان سمة في حقبة العصر العباسي الاخير ، فضلا عن نظام الاقطاع الذي يلزم فيه المقطع له ارضاً ما بدفع مال لبيت المال بعد ان يأخذ نصيبه من اقطاعه[٢٩].

ب. الزكاة:

هي الضريبة التي يدفعها المسلم من خالص ماله بعد أن يحول على ماله الحول ويكمل النصاب ، وتكون واجبة على الأموال والماشية والنبات[٣٠]، فلم تسعف المصادر الأولية بأرقام أو روايات ممكن ايرادها تحت هذا البند ، ولكن مما لاشك ان الزكاة كانت أحد واردات بيت المال.

ت. الجزية:

ضريبة الرأس على أهل الذمة[٣١]، وهي واجبة على الأحرار البالغين منهم دون النساء والأطفال والرهبان والعبيد والمجانين ، إذ كانت الخلافة تجبي هذه الضريبة بالدينار لا بالدرهم فكان مفروضاً على الفقير دينار، وعلى متوسط الحال دينارين ، وعلى ميسور الحال أربعة دنانير[٣٢]، لذا وجه الخليفة المستنصر بالله في سنة (٦٢٣هـ/١٢٢٥م) الى ولاة الاقاليم بإخذ الجزية من اهل الذمة بحسب العادة المتبعة[٣٣]، علماً ان جزية اهل الذمة كان لها ديوان خاص تستوفى فيه هذه الجزية[٣٤].

ث. المكوس:

هي الضرائب التي تجبى نتيجة فرضها على البضائع والسلع المنقولة من منطقة إلى أخرى براً أو نهراً داخل العراق ، أو على البضائع والسلع الواردة من الخارج الى داخل العراق[٣٥].

ضرائب المكوس لم تكن ثابتة منذ العصور العباسية الأولى ، إذ إنها تكون وتقر بموجب رأي الخليفة فهو الذي يثبتها أو ينفيها أو يرفعها[٣٦] ، مثال ذلك ؛ ما قام به الخليفة المقتفي بالله (٥٣٢هـ/١١٣٧ – ٥٥٥هـ/١١٦٠م) ، سنة (٥٥٣هـ/١١٥٨م) ، إذ أزال المكوس عند زيارته لمدينة واسط[٣٧]، وكذلك فعل الخليفة المستنجد بالله حين تولى الخلافة فأزال المكوس وكثير من الضرائب ، ثم جاء المستضيء بالله واسقط المكوس[٣٨]، بينما حين استخلف الناصر لدين الله فانه قد احدث ضرائب جديدة واكد المكوس ولم يسقطها[٣٩]، وعندما استخلف الظاهر بأمر الله ابطل ما وضعه اباه من مكوس وغيرها[٤٠]، وكذلك فعل الخليفة

المستنصر بالله[٤١]، وايضاً فعله الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠هـ/١٢٤٢م _٦٥٦هـ/١٢٥٨م) [٤٢].

أنشئت دورٌ خاصة لاستحصال هذه الضريبة ، وذلك في أماكن مختلفة على ضفاف الأنهار، إذ يمد حبل أو سلسلة حديد بين الضفتين عبر النهر ليمنع مرور السفن قبل أن تجبى الضريبة منها ، هذه الأماكن تدعى المآصر، كما أنشئت في البصرة محلات لجباية المكوس سميت بالمراصد ، تؤخذ هذه الجباية من التجار الذين جلبوا بضائع إلى العراق عن طريق البحر[٤٣]، وكان يعفى من هذه الرسوم التجار الذين تقل قيمة تجارتهم عن أربعين ديناراً بالنسبة للتجار المسلمين ، وعشرين ديناراً لغير المسلمين[٤٤]، فكانت تجبى رسوم المكوس من تجار أهل الذمة بحسب وضعه فالمقيم منهم يجبى منه ١ من ٢٠ (١/٢٠) من قيمة بضاعته ولمرة واحدة بالسنة متى تجاوزت قيمة بضاعته مائتي درهم ، وأما القادم فتكون الضريبة عليه ١ من ١٠ (١/١٠) من قيمة بضاعته إذا زادت على مائتي درهم أيضاً [٤٥].

ولكي يتم استيفاء هذه الرسوم بشكل مستمر أكدت الخلافة على بناء دورٍ خاصة لهذا الغرض ، أقيمت على أبواب المدن والثغور وعلى امتداد الطرق [٤٦].

لم يقف الأمر على المكوس فقط ، بل إن السلاجقة أيضاً قد فرضوا بعض الأحيان ضرائب قد الغيت بعد حين منها ؛ فرضهم ضريبة تعرف بضريبة خفارة الحج في مدينة واسط ثم أسقطت هذه الضريبة[٤٧]، بعد أن كانت تؤخذ سبعة دنانير ذهبية من كل حاج يروم الذهاب إلى أداء فريضة الحج [٤٨].

ج. الاعشار:

العشر جزء من أجزاء العشرة وجمع العشر اعشار[٤٩] ، والغرض من هذه الضريبة هو حماية أموال التجارة ، لذا لا تؤخذ من غير التجار[٥٠]، وهي ضريبة تكون على بضائعهم فحسب [٥١].

كانت وفود التجار تتوافد الى حاضرة الخلافة معلنين رغبتهم بعقد تسهيلات تجارية مع اهل بغداد بخاصة والعراق بعامة ، فقد وصلت وفود من البحرين ونواحيها سنة (٦٠٥هـ/١٢٠٨م) ، وقد حدث ان ازدحم التجار في بغداد سنة (٦٣٢هـ/١٢٣٤م) ، ومن تلك النواحي نفسها فأجزل لهم الخليفة المستنصر بالله العطايا والتسهيلات [٥٢].

ح. الضرائب على القبائل:

كانت تفرض على القبائل العربية الساكنة في أطراف العراق الغربية مثل قبيلة خفاجة[٥٣]، والتي ذكرت في أحداث سنة (٥٥٦هـ/١١٦١م) ، إذ امتنع أفراد هذه القبيلة من دفع الضريبة المقررة عليهم ، فأرسلت الخلافة إليهم عسكراً أخذ أموالهم وطردهم من أماكنهم[٥٤].

خ. ضرائب على الأسواق والحوانيت:

كانت أسواق الخيل ، والجمال ، والغنم ، والسمك ، تفرض عليها ضرائب فضلاً عن ضرائب كانت تفرض على ؛ الباعة ، والمدابغ في جميع العراق ، وعندما جاء الخليفة المستنجد بالله للخلافة أسقط هذه الضريبة[٥٥]، ولكن الخليفة الناصر لدين الله حين تولى الخلافة قام بفرض ضريبة على الباعة كان مقدارها مائتي ألف دينار سنوياً[٥٦]، وفي هذا الشأن يذكر ابن الساعي (ت: ٧٦٤هـ/ ١٢٧٥م) ، بان الخليفة الناصر رجع فالغاها بنفس السنة[٥٧].

د. الضرائب على الذهب والأشجار:

كانت هذه الضرائب تؤخذ على عهد الخليفة الناصر لدين الله ، فلما تولى ابنه الظاهر بأمر الله أسقط هذه الضريبة من على الذهب وبقيت على الأشجار العامرة فقط [٥٨].

ذ. المصادرات:

عمد عدد من الخلفاء على مصادرة أموال وزرائهم أو كبار موظفيهم ، حين يظهر منهم ما يوجب هذه العقوبة ، إذ قام الخليفة المسترشد بالله (٥١٢هـ/١١١٨م – ٥٢٩هـ/١١٣٤م) بالقبض على وزيره شرف الدين علي بن طراد الزينبي[٥٩]، ومصادرة أمواله ، كما صادر أموال أحد كتابه وذلك سنة (٥٢٦هـ/١١٣٢م)[٦٠] ، كما صادر الخليفة الراشد بالله (٥٢٩هـ/١١٣٤م _ ٥٣٢هـ/١١٣٧م) ، كبار موظفيه[٦١]، وكذلك فعل الخليفة المستنجد بالله ، الذي قد صادر احد القضاة في حينه وبعض كبار الموظفين[٦٢]، وفي زمن الناصر لدين الله قبض على وزيره سنة (٥٧٨هـ/١١٨٢م) وصادر امواله[٦٣]، وتكررت حالات المصادرة في السنوات اللاحقة فكانت في سنة (٥٨٠هـ/١١٨٤م) [٦٤] ، وفي سنة (٥٨٤هـ/١١٨٨م) [٦٥] ، وفي سنة (٥٩٨هـ/ ١٢٠١م)[٦٦] ، وفي سنة

(٦٤٤هـ/١٢٤٦م)[٦٧]، مع كثير من هذه الحالات قد حدثت فأصبحت اموال هذه المصادرات احد موارد بيت المال (المخزن) .

ر. الهدايا المقدمة للخلفاء:

كانت الهدايا التي تقدم للخلفاء يرسلها الخلفاء إلى بيت المال فتشكل مورداً من موارده ، ففي سنة (٥٥٥هـ/١١٦٠م) توفي الخليفة المقتفي بالله وتولى بعده ابنه المستنجد بالله ، فقدم له وزيره يحيى بن هبيرة[٦٨] هدية شملت على أموال ، وأربعة عشر فرساً ، وسلاح ، وطيب، وعشرة من الغلمان الاتراك ، وست بغال [٦٩] .

ز. المواريث الحشرية:

هي الأموال للأشخاص الذين يتوفون وليس لهم وارث ، فهذه الأموال تدخل وارد إلى بيت المال ، فضلاً عن أموال ضريبة التركات[٧٠] .

س. الخمس:

وهو خمس الغنائم وقت الحرب[٧١] .

ش. الفيء:

ما يؤخذ من العدو من أموال دون قتال[٧٢] .

ص. ضرائب ما يستخرج من الأرض والبحر:

هذه ضرائب تفرض على ما يستخرج من باطن الأرض من معادن وغيرها، وما يرمي به البحر أو يصاد منه[٧٣] .

٢. النفقات:

كانت واردات الدولة تودع في بيت المال ، والذي هو خزينة الدولة ، ومنه يصرف على النفقات في أوجهها المختلفة والتي منها:

أ. النفقات العسكرية:

كالإنفاق على الجيش بتوفير حاجاته من ؛ الارزاق ، والسلاح [٧٤]، والمعدات الحربية ، والخيول والدواب ، ورواتب الجند وقادة الجيش من الامراء ، بيد أن

بعض الأمراء من قادة الجيش كانت الدولة تقطعهم بعض الاقطاعات نظير الرواتب الثابتة[٧٥] .

ب. الرواتب والأجور والمنح:

كانت الرواتب والأجور تدفع لمستحقيها إما نقداً وإما عيناً ، كما تصرف منح لرجال العلم ، والأدب ، والدين ، ولطلاب العلم في المدارس ، إذ تقدم لهم أدوات الكتابة ونفقات الإقامة والمأكل[٧٦] .

ت. النفقات على المنشآت التي تقام على الماء:

كان ينفق على حفر الترع ، وإقامة الجسور ، وإصلاح السدود ، وعمل المنائر التي يهتدي بها المسافرون[٧٧]، وبناء القناطر ، والاهتمام بمشاريع الري ، وكري الأنهار ، ومقاومة اخطار الفيضان[٧٨] .

ث. النفقات على البناء:

من أوجه الانفاق الأخرى هو تشييد المباني العامة ، وبناء الأسواق ، والمدارس، ودور العلم والمساجد والربط [٧٩]، و تقوم الدولة بتحصين المدن وبناء الاسوار وحفر الخنادق ، وكذلك تنظم طرق المواصلات [٨٠] .

ج. الانفاق على شؤون الحج:

كان تأمين طرق الحج ، وكسوة الكعبة الشريفة وعمارة المساجد ، وإصلاح ما تهدم منها من أوجه الانفاق التي تقوم به الدولة ، من ذلك ما جاء في ذكر حوادث سنة (٦٤١هـ/١٢٤٣م) ، أن أم الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠هـ/١٢٤٢م – ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) ، ذهبت للحج فكانت تكاليف ونفقات هذا الحج قد بلغت مائة ألف دينار[٨١] .

ح. النفقات الاجتماعية:

كان منها بناء المارستانات ، وتوزيع الادوية على الفقراء ، وبناء دور الضيافة في شهر رمضان ، واستقبال الحجاج ، والانفاق على الضعفاء وتجهيزهم عند سفرهم ، فضلاً عما تنفقه الدولة على الفقهاء والصوفية في المساجد والزوايا والمدارس ، وكذلك توزيع الخلع على الناس[٨٢] ، وكذلك الانفاق على ختان الاولاد من ذلك ؛ عندما ختن الخليفة المسترشد

أولاده ، فقد زينت بغداد وظهرت زوجته وعليها من الثياب والديباج والجواهر ما أدهش الناس[٨٣] .

ثالثاً: حالات الفائض والعجز لبيت المال (المخزن):

١. فائض بيت المال:

في بعض الأحيان يخلف الخلفاء العباسيون فائضاً في بيت المال ، فيؤثر هذا الفائض بسياسة الانفاق وقدرات الدولة المالية ، إذ ساهم الخلفاء والوزراء بدعم الأسواق والمنتجات الزراعية من فائض بيت المال[٨٤] ، فقد قام وزير الخليفة العباسي المستظهر بالله بعمارة البلاد وضبط الأسعار ، وذلك باستخدام الفائض من بيت المال ، و استخدم هذا الفائض في بناء دور الضيافة والمساجد والربط في عهود الخلفاء المتعاقبة حين يكون متوافراً[٨٥] .

لم يغفل (ابن الجوزي) استخدام فائض بيت المال ، فقد ذكر أن الخليفة المستظهر بالله قد بنى سوقاً جديدة في بغداد هي سوق الريحانيين ، بمال من فائض بيت المال ، وذكر أيضاً أن فيضان أصاب بغداد فامتلأت الطرقات بالماء والوحل فقام الخليفة العباسي المستضيء بالله بإنفاق مالاً كثيراً لتنظيف الطرقات ، وفرق أموالاً على الناس لتحسين حالتهم المعيشية[٨٦] .

وأيضاً فمن فائض بيت المال بنيت المدرسة المستنصرية[٨٧]، والتي بناها الخليفة المستنصر بالله ، و بنى خان حربى[٨٨] وقنطرتها ، وبنى العديد من المساجد والربط ودور الضيافة ، حتى وصف الخليفة المستنصر بالله بأنه جواد يباري الريح كرماً وجوداً ، فكانت عطاياه أشهر من أن يدل عليها وأعظم من أن تحصى[٨٩].

٢. عجز بيت المال:

يقصد بالعجز المالي هو أن تصبح مصروفات بيت المال أكثر من وارداته ، إذ لعبت مجموعة من التطورات في حصول العجز المالي ، ولعل تسلط الأجانب على بيت المال أحد أهم الأسباب في حدوث هذا العجز، وكذلك الصراعات والفتن بين السلاطين ، التي كانت تؤدي أيضاً إلى استنزاف أموال طائلة[٩٠].

من جملة الأمور الأخرى التي تسهم بحالة عجز بيت المال ، هو انفصال بعض الأقاليم عن الدولة العباسية ، و أن سوء الاهتمام بالزراعة أدت إلى هجرة الفلاحين من الريف إلى

المدينة ، فتسبب ذلك بقلة الإنتاج وانخفاض الوارد المالي[٩١]، فضلاً عن المنح المالية المتكررة التي كان يهبها رجال الدولة إلى بعض المقربين منهم ، وتقديم الخلع المبالغ بها ، والهدايا لكبار رجال الدولة والعاملين بدار الخلافة[٩٢].

ومصداقاً لأعلاه ففي سنة (٦٤٠هـ/١٢٤٢م) أعطيت خلع بلغ عددها ثلاثة ألف وأربعمائة وعشرين خلعة[٩٣].

ومن جملة الأمور التي تسهم في حالة عجز بيت المال ، هو التوجه إلى العمران وتوسع المدن الذي كان يتطلب أموالاً كبيرة ، من ذلك ؛ قيام الخليفة المسترشد بالله ببناء سور حول بغداد سنة (٥١٧هـ/ ١١٢٣م)[٩٤]، وكذلك ايضاً الانفاق على الجانب العسكري ، وايضا انفاق الخليفة الناصر لدين الله سنة (٦١٤هـ/١٢١٧م) على حملة عسكرية لمجابهة السلطان الخوارزمي جلال الدين منكبرتي[٩٥] عندما أراد التوجه إلى بغداد[٩٦]، ولم يكن في مقدور بيت المال تغطية نفقات هذه الحملة مما أدى إلى اقتراض المال من بيت مال الخليفة نفسه[٩٧].

ولمعالجة حالة عجز بيت المال في أوقات الأزمات ، اتبعت الدولة أساليب مختلفة منها ؛ زيادة الأسعار بشكل يسد حاجة بيت المال ولو بشكل وقتي ، مثلما حصل في سنة (٥٧٤هـ/١١٧٨م) بسبب انقطاع الأمطار[٩٨]، وكذلك انقاص وزن النقود لإصلاح الوضع المالي لبيت المال[٩٩]، مما يعني زيادة سعر صرف الدينار بالدرهم ، لذلك اعتمدت الدولة نظاماً نقدياً مزدوجاً يقوم على أساس الدينار الذهبي والدرهم الفضي وتبديل أحد النقدين بالآخر، وتحديد سعر الصرف لتسهيل المعاملات التجارية[١٠٠].

رابعاً: النقود

اعتمد النظام النقدي للخلافة العباسية في العصر العباسي الأخيرعلى النقود الذهبية فقط ، حتى عهد الخليفة المستنصر بالله ، الذي قام بإصدار الدراهم والفلوس ، وكانت النقود في بداية هذه المرحلة تتصف بأنها خفيفة الوزن ، وهي في الغالب أرباع أو انصاف دنانير، ولم يكن إصدارها منتظماً حتى عهد الخليفة الناصر لدين الله حين قام بإصدار الدنانير على وزن مرتفع[١٠١].

واستمر حال ضرب الدنانير عالية الوزن في عهد الخليفة المستنصر بالله ، إلا أن الازمة التي أصابت العملة الذهبية دفع الخليفة المستنصر بالله إلى القيام بضرب الدراهم الفضية ليتعامل بها الناس(١٠٢)، وقد أخذت هذه الدراهم طرازاً مشابهاً للنقود الفضية الأيوبية في مصر(١٠٣)، ولم يكتف الخليفة المستنصر بالله بإصدار الدراهم ، بل أصدر فلوساً نحاسية(١٠٤).

إن ضعف الخلافة العباسية خلال حقبة العصر العباسي الأخير ، أدى إلى حصول تغيرات مهمة في العملة شكلا ومضمونا ، كان من نتائجها اختلاف اوزانها وعدم نقاوة معادن سبائكها بالمقارنة مع العصور العباسية الأولى ، وسبب ذلك هو التسلط الأجنبي على الخلافة وتردي أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضربت نقود مختلفة في اوزانها ومتباينة في اشكالها من؛ الذهب، والفضة، والنحاس(١٠٥).

كانت الدولة تتقاضى إيرادات عالية من دور الضرب ، إذ كانت تأخذ نسبة من قيمة المعادن التي ترد إلى دار الضرب ، لاسيما بعد مجيء الخليفة المسترشد بالله للخلافة ، فقد أصبح دار الضرب يعطى لمتعهد يقوم بضرب النقود مقابل أن يدفع مبلغاً لخزينة الدولة(١٠٦).

خامساً: الصكوك والسفاتج

الصك أمر خطي يدفع بواسطته مقدار من المال إلى الشخص المحرر الصك باسمه ، وبذلك استخدم الصك أحياناً وسيلة لدفع الأموال إلى مستحقيها بعد أن يوقع عليه الشخص المخول بذلك ، إيذاناً بصرف المبلغ المدون فيه(١٠٧).

بمرور الزمن كثرت الحاجة إلى استخدام الصكوك ، كوسائل لدفع الأموال حتى تعدى استخدامها مؤسسات الدولة ، إذ أخذ يتعامل بها أفراد المجتمع ، إلا ان الصكوك الحكومية كانت تختم عادة بختم الخلافة ، وأحياناً كان المسؤولون تكتب لهم أرزاقهم وأعطياتهم صكوكاً وبإمكانهم صرفها بالأسواق(١٠٨).

وأيضاً كانت المنح المالية التي يهبها المسؤولون إلى المقربين منهم تتم في بعض الأحيان بالصكوك ، وباستطاعة من حرر له صك باسمه صرفه عند الصرافين مقابل خصم درهم عن كل دينار(١٠٩).

أما السفاتج فقد تم استخدامها في المعاملات التجارية والمالية ، وهي نقل النقود من مكان إلى آخر دون تعرضها لمخاطر الطريق ، وهي وسيلة للحيلولة دون اجراء الدفع بالعملات المعدنية في الأماكن البعيدة ، إذ لجأ التجار إلى استخدام السفاتج وهي عبارة عن رقاع يكتبها الجهابذة[١١٠] أو الصرافون بقيمة المبالغ التي يأخذونها منها ، وهي قابلة للصرف في أي بلد فيه عملاء لهم ، بعد أن أصبح حمل المبالغ النقدية الكبيرة خطراً من بلد إلى بلد آخر ، خاصة المبالغ الداخلة في النشاط التجاري[١١١].

أباح الفقهاء استخدام السفاتج التي يتعامل بها الناس على أنها اقراض بغير شرط ، فأصبح من الممكن بالسفتجة تحويل الدين من شخص إلى آخر، كما أصبح من الممكن تصفية الحساب بين مدن ومقاطعات مختلفة دون الحاجة إلى نقود ، غير أن السفاتج التي كانت ترد إلى بيت المال من المقاطعات كان ينبغي أن تبدل وتتحول إلى نقد ، وإذا وافق أن اهملت أو تركت في بيت مال العام أو الخاص أو خزانة الوزراء دون تصريف ، فممكن ان يسبب ذلك الحاق اضرارٍ مادية بخزينة الدولة أو الجهة المرسلة إليها[١١٢].

سادساً: أهم أسباب اضطراب الوضع المالي في العصر العباسي الأخير

كانت البلاد تتعرض إلى نقص في الإنتاج الزراعي بصورة مستمرة بسبب قلة الامطار أو سقوطها في غير مواعيدها ، أو حدوث الفيضانات ، وتعرض المحاصيل الزراعية للآفات[١١٣]، وبذلك ترتفع الأسعار وتقل المواد الغذائية ويستغل الباعة ذلك فيتحكمون بالأسعار، لذلك كانت تتدخل الدولة من أجل السيطرة على الوضع الاقتصادي السائد إذا كان متأزماً ، وتسعى إلى تحسين الأحوال ، فقد كانت الخلافة تقوم بتخزين الكثير من الغلال وتتصرف بها خلال هذه الأزمات فتتحكم بالأسعار وتمنع ارتفاعها ، و تقوم بنقل الحبوب من مدينة إلى أخرى لمكافحة ارتفاع الأسعار، وكثيراً ما قامت بتحديد الأسعار وإلزام الباعة بالعمل بها ، ومعاقبة من يقوم باستغلال الظروف المضطربة فيخزن الحبوب او يحتكرها[١١٤].

كان من نتائج الاحتكار ان ترتفع اسعار السلع الضرورية لحياة الناس ، والتي عليها معيشتهم ، فسعر الحنطة في أوقات الأزمات وبسبب المحتكرين ، كان قد وصل في بعض

السنين إلى تسعين ديناراً للكر[١١٥] الواحد ، في حين كان سعره عشرين ديناراً في وقت الاستقرار[١١٦].

وأيضاً كان اضطراب حال النقود يشكل سبباً آخر من أسباب اضطراب الوضع المالي ، لذلك كانت الخلافة تشرف على دور الضرب وعلى عيار النقود للمحافظة على نسبة معينة من الذهب والفضة في السكة المتداولة من الدنانير والدراهم ، وكانت تقوم بضرب النقود للناس مقابل أجر معين[١١٧]، كما تقوم الدولة بالتوقف عن التعامل بالنقود المستهلكة التي غلبت عليها المعادن الرخيصة أو تحدد لها سعراً معيناً بالنسبة للعملة الجيدة[١١٨].

من جانب آخر لم تكن الأسواق بأقل أهمية في التأثير على الوضع المالي ، لذلك كانت تتم مراقبة الأسواق بواسطة المحتسب[١١٩]، الذي يراقب عمليات البيع والشراء والموازين وحالة النقود ، وملاحظة طرق الغش التي يلجأ إليها الباعة ، فكان من حقه انزال العقاب بالمتلاعبين والمخالفين للقوانين[١٢٠].

وايضا كان للأخطار الخارجية أثرها السلبي على الوضع المالي في بغداد والعراق ، فعندما اقترب خطر المغول[١٢١] إلى عاصمة الخلافة وحاضرتها ، فقد وقع الفزع والقلق وانتشرت الشائعات بين الناس ، فكان لهذا تأثيره المباشر على الأوضاع السياسية والاقتصادية ، والتي منها انقطاع الحركة التجارية مما اثرا سلبا على الوضع المالي للدولة[١٢٢].

الخاتمة

- إن الضعف الذي عاشته مؤسسة الخلافة في العصور العباسية المتأخرة ، قد ألقى بثقله على الوضع المالي للدولة ، فضلاً عن الأوضاع الحياتية الأخرى، فتأثر النظام المالي شكلاً ومضموناً ، فتغيرت واردات بيت المال ونفقاته ، ولم يقتصر الأمر على هذا ، بل حتى سمي ديوان بيت المال بالمخزن فأصبح لصاحب المخزن المكانة والنفوذ الكبيرين.
- لم تختلف واردات بين المال (المخزن) أو نفقاته عما كان عليه الحال في العهود السابقة ، إلا في فقرة المكوس التي يثبتها بعض الخلفاء ويلغيها آخرون ، ورغم ذلك

ولكي يتم استيفاء رسوم المكوس ، كانت الخلافة قد أكدت على بناء دور خاصة لهذا الغرض أقيمت على أبواب المدن وفي الأنهار.

- إن بيت المال (المخزن) كان ممكن أن يتعرض لحالتي الفائض والعجز، فكان الفائض يستخدمه الخلفاء غالباً بالإنفاق على المصالح العامة ؛ كبناء الأسواق ، وتنظيف الطرقات ، وتحسين الحالة المعاشية للأفراد ، أما إذا كان يحصل العجز الذي سببه تكون النفقات أكبر من الواردات ، فكانت أسباب العجز ؛ قلة الإيرادات لبيت المال بسبب سوء الاهتمام بالزراعة وهجرة الفلاحين إلى المدن ، فضلاً عن النفقات المختلفة والكبيرة جداً في الجوانب العسكرية والأمنية والبناء والنفقات الاجتماعية المبالغ فيها.
- كانت النقود في الدولة العربية الإسلامية عبارة عن الدينار الذهب والدرهم الفضة وفي بعض الحيان الفلس النحاس، فنقود هذا العصر أتصفت بخفة الوزن والغش في نسبة المعادن إلى بعضها ، فيظهر على النقود تغيرات مهمة في العملة من حيث الوزن ونقاوة المعدن.
- استخدمت الصكوك والسفاتج في هذه الحقبة الزمنية فسهلت علمية انتقال الاموال من مكان إلى آخر ، خاصة وإنها قد ضمنت انتقال الأموال بأمان مخافة من مخاطر الطرق ، فاستخدمت السفاتج في المعاملات التجارية والمالية.
- كان من أسباب تأزم الوضع المالي الإخفاق في الأنشطة الاقتصادية كالزراعة مثلاً ، فضلاً عن التهديدات الخارجية التي تعرضت لها الخلافة العباسية في العصر الأخير ، مع انتشار حالات الغش والتلاعب بسبب ضعف رقابة الدولة.

Abstract

The Financial Situations Concerning the Treasury and its Impact on Monetary Policy in the Last Abbasid Era

(Key wards : (Treasury, Monetary Policy, Abbasid Era

(.Prof. Abd El Basset Mustafa Majed Al-rifai (Ph.D
University of Samarra/ College of Education/ Department of History
Asst. Inst: Alaa Hassan Ahmed Mahdi Al-Abassi
University of Samarra/ College of Education/ Departmnt of History

The fluctuating financial situation that was prevailed in the last Abbasid era, had become a reason to write in the subject of this research to identify the elements affecting the financial policy resulting from the case of the treasury in Baghdad, during the last Abbasid era. Therefore , the title of the research is formulated as follows (Financial Conditions Concerning the Treasury and its impact on the financial policy of the capital of the Caliphate during the last Abbasid era). The research included several sections: the financial system, the income and expenses of the monetary treasury , surplus and deficits affecting the monetary, the money and its currency , the use of instruments and notarized cheque, mentioned the most important reasons that lead to the turmoil of the financial situation in the last Abbasid era.

الهوامش

(١) الحيالي، أحمد محمد أمين: الازمة المالية العالمية الاسباب والنتائج، مجلة بيت الحكمة، العدد٤٨، بيت الحكمة (بغداد ، ٢٠١٠)،ص٤٧.

(٢) الدوري، عبد العزيز (الدكتور): تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف (بغداد، ١٩٤٨م)،ص ١٥٥.

(٣) ابن الساعي، علي بن أنجب (ت: ٧٦٤هـ/ ١٢٧٥م): الجامع المختصر، تحقيق: مصطفى جواد، المطبعة السريانية الكاثوليكية (بغداد، ١٩٣٤)،ج٩، ص ٢٤٦.

(٤) فهد، بدري محمد: تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير، مطبعة الارشاد (بغداد، ١٩٧٣م)،ص ٢٩٢– ص٢٩٣ .

(٥) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت: ٥٩٧هـ/١٢٠٠م): المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٩٢م)،ج٩، ص١٥٠.

(٦) ابن العمراني، محمد بن علي (ت:٥٨٠هـ/١١٨٤م): الانباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي ، دار الافاق العربية (القاهرة ، ٢٠٠١م)،ص٢٠٨.

(٧) الايوبي، محمد بن تقي الدين (ت: ٦١٧هـ/١٢٢٠م): مضمار الحقائق وسر الخلائق ، تحقيق: منذر الحايك ، دار صفحات (دمشق ، ٢٠١٤م)،ص٥٨.

(٨) ابن الفوطي، عبد الرزاق بن احمد (ت:٧٢٣هـ/١٣٢٣م): تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقاب، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر (ايران ، ١٩٩٥م)،ج٣، ص١٤٢.

(٩) الصفدي، الحسن بن ابي محمد بن عبد الله (ت: ٧١٧هـ/١٣١٧م): آثار الاول في ترتيب الدول، دار الجيل (بيروت، ١٩٨٩م)،ص٧٤.

(١٠) الخالديان، ابو بكر محمد (ت:٣٨٠هـ/٩٩٠م) وابو عثمان (ت: ٣٩٠هـ/٩٩٩م) ابني هاشم: التحف والهدايا، تحقيق: سامي الدهان، دار المعارف (القاهرة ،١٩٥٦م)،ص١٤٥-ص١٤٦.

(١١) صنجة :وهي الميزان لصيانة وزن النقود من التلاعب ، وتكون من الزجاج بوزن الدينار وبوزن بقية النقود، لحفظ الوزن من التغيير: ينظر: الجواليقي، ابو منصور (ت: ٥٤٠هـ/١١٤٥م): المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم، تحقيق: احمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة ، ١٣٦١هـ/١٩٤٢م)، ص٢١٥؛ النقشبندي، ناصر السيد محمود: الدينار الاسلامي ، مطبعة الرابطة (بغداد ، ١٩٥٣م)،ص١٥.

(١٢) القلقشندي، ابي العباس احمد بن علي (ت:٨٢١هـ/١٤١٨م): صبح الاعشى في صناعة الانشا، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٨٨م)،ج٤،ص١٣.

(١٣) فهد، تاريخ العراق،ص٢٩٤.

(١٤) الدجيلي، خولة صالح: بيت المال،مطبعة الاوقاف (بغداد ، ١٩٧٦م)،ص٢١١.

(١٥) ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت: ١٨٢هـ/٧٩٨م): الخراج، المكتبة السلفية (القاهرة ، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م)،ص٢٢٠- ص٢٢٢.

(١٦) فلهاوزن، يوليوس: تاريخ الدولة العربية من ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الدولة الاموية، ترجمة:عبد الهادي ابو ريدة، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٩٥م)،ص١٠٤.

(١٧) سرور، محمد جمال الدين: تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق، دار الفكر (القاهرة ، ١٩٦٦م)،ص١١٢.

(١٨) ابراهيم، ناجية عبد الله: ريف بغداد دراسة تاريخية لاحواله الادارية والاقتصادية،ط٢، اصدار بغداد عاصمة الثقافة العربية (بغداد ، ٢٠١٣م)،ص٣٨٤.

(١٩) احمد بن محمد (ت: ٦٨١هـ/١٢٨٢م): وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق: احسان عباس، دار الثقافة (بيروت ، د. ت)،ج٥،ص٢٩١.

[٢٠] ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم (ت: ٨٠٧هـ/١٤٠٤م): تاريخ ابن الفرات، تحقيق: حسن محمد الشماع، مطبعة حداد (البصرة ، ١٩٦٧م)،مج٤،ج٢،ص١٢١.

[٢١] ابن الاثير، عز الدين ابو الحسن علي بن ابي الكرم (ت: ٦٣٠هـ/١٢٣٣م): الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت ، ١٩٩٧م)،ج٩، ص٣٦١- ص٣٦٢.

[٢٢] ابن الساعي، الجامع المختصر،ج٩،ص١٢٢.

[٢٣] ابن الجوزي، المنتظم، ج١٠،ص٢٠٠.

[٢٤] ابن الجوزي، المنتظم، ج٨،ص١٦٢.

[٢٥] مجهول: الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة الفرات (بغداد ، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م)،ج٤،ص٩٦٨.

[٢٦] ابن الاثير، الكامل في التاريخ،ج١٠،ص٤٠١.

[٢٧] ابن الجوزي، المنتظم، ج١٠،ص٢٠٠.

[٢٨] ابن الساعي، الجامع المختصر، ص٢١٩ – ص٢٢٠.

[٢٩] الدليمي، محمد حسن سهيل: الاقطاع في الدولة العباسية (٤٤٧-٦٥٦هـ)، مكتبة المهتدين (بغداد ، ٢٠١٠م)،ص١٢٨- ص١٢٩.

[٣٠] ابن الجوزي، المنتظم، ج١٠،ص١٢٥.

[٣١] اهل الذمة : الذمة هي العهد والامان والضمان ، ويعقدها المسلمون لمن له كتاب وهم اهل الذمة؛ كاليهود،والنصارى،او لمن له كتاب كالمجوس : ينظر: الجوهري، ابو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم (ت: ٣٥٠هـ/٩٦١م): معجم ديوان الادب، تحقيق: احمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر (القاهرة ، ٢٠٠٣م)،ج٣،ص٣٨؛الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد (ت: ٤٥٠هـ/١٠٥٨م): الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: احمد مبارك، دار ابن قتيبة (الكويت ، ١٩٨٩م)،ص١٨٣.

[٣٢] ابن مماتي، الوزير الاسعد (ت: ٦٠٦هـ/١٢٠٩م): قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي (القاهرة ، ١٤١١هـ/١٩٩١م)،ص٣١٧- ص٣١٨.

[٣٣] القلقشندي، مآثر الانافة في معالم الخلافة، ط٢، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت (الكويت ، ١٩٨٥م)، ج٣،ص١١٧.

[٣٤] السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت: ٩١١هـ/١٥٠٥م): معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الاداب (القاهرة ، ٢٠٠٤م)،ص١٦٠.

[٣٥] الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي،ص٢٠٢.

[٣٦] ابن الجوزي، المنتظم،ج ١٠،ص ٢٣٣.

[٣٧] ابن الجوزي، المنتظم،ج ١٠،ص ١٩٤.

(٣٨) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٨، ص١٤٠، ص١٩١.

(٣٩) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج١١، ص٤٠٥،ص٢٧٨.

(٤٠) ابن الاثير، الكامل في التاريخ،ج١٢،ص٤٤٠.

(٤١) ابراهيم، ريف بغداد،ص٣٩٥.

(٤٢) الغساني، اسماعيل بن العباس (ت: ٨٠٣هـ/١٤٠٠م): العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، دار البيان (بغداد ، ١٩٧٥م)،ص٥١١.

(٤٣) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي،ص٢٠٢.

(٤٤) حسن، حسن ابراهيم: تاريخ الاسلام السياسي، مكتبة النهضة (القاهرة ، ١٩٦٥م)، ص٢٨٢.

(٤٥) سرور، تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق،ص١١٩.

(٤٦) ناصر خسرو، ابومعين الدين (ت: ٤٨١هـ/١٠٨٨م): سفر نامه ، نقله الى العربية: يحيى الخشاب، لجنة التاليف والترجمة والنشر (القاهرة ، د. ت)،ص١٠١.

(٤٧) ابن القلانسي، ابو يعلي حمزة (ت: ٥٥٥هـ/١١٦٠م): ذيل تاريخ دمشق، مطبعة الاباء اليسوعيين (بيروت ، ١٩٠٨م)،ص١١٨.

(٤٨) الراوندي، محمد بن علي بن سلمان (ت: ٥٩٩هـ/١٢٠٢م): راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية ، ترجمة: ابراهيم امين الشواربي، دار القلم (القاهرة ، ١٩٦٠م)، ص٣٠٥.

(٤٩) الجوهري، اسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٨هـ/١٠٠٧م): الصحاح تاج اللغة العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين (بيروت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)،ج٢، ص٧٤٦.

(٥٠) النواوي، عبد الخالق (الدكتور): النظام المالي في الاسلام، ط٢، المكتبة العصرية (بيروت ، ١٩٧٣م)،ص١١٧.

(٥١) الصالح، صبحي (الدكتور): النظم الاسلامية، ط٢، دار العلم للملايين (بيروت ، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م)،ص٣٦٨.

(٥٢) ابن الساعي، الجامع المختصر،ص٢٦٤،ص٣٦٢.

(٥٣) قبيلة خفاجة: بنو خفاجة بن عمرو بن عقيل بن كعب ، وخفاجة امراة ولد لها اولاد فتكاثوا ، انتقلوا الى العراق والجزيرة الفراتية ، وسكنوا بنواحي الكوفة في العراق ، فاصبحت لهم امارة بارض العراق والجزيرة ، فعظم امرهم في الدولة السلجوقية : ينظر: السمعاني، ابي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور(ت: ٥٦٢هـ/١١٦٦م): الانساب، قدم له: محمد احمد العلاق، دار احياء التراث العربي (بيروت ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)،ج٢،ص١٧٢؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (ت: ٨٠٨هـ/١٤٠٦م): تاريخ ابن خلدون، دار الكتب العلمية (بيروت ، ٢٠٠٠م)،ج٢،ص٣٦٣؛القلقشندي، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، ط٢، تحقيق: ابراهيم الابياري، دار الكتاب المصري (القاهرة ، ١٩٨٢م)،ص١٢٢؛ القلقشندي، نهاية الارب في

معرفة انساب العرب، ط٢، تحقيق: ابراهيم الابياري، دار الكتاب اللبناني (بيروت ، ١٩٨٠م)،ص٣٦٥.

(٥٤) ابن الجوزي، المنتظم،ج ١٠،ص٢٣٣.

(٥٥) ابن الجوزي، المنتظم،ج ١٠، ص١٩٤.

(٥٦) ابن الاثير، الكامل في التاريخ،ج٨،ص٦٨،ص١٨٢.

(٥٧) الجامع المختصر، ص٢٢٧- ص٢٢٨.

(٥٨)ابن الاثير، الكامل في التاريخ،ج١٢،ص١٨٢.

(٥٩) شرف الدين علي بن طراد الزينبي: وزير الخليفتين المسترشد بالله و المقتفي لامر الله ، تولى نقابة النقباء في عهد الخليفة المسترشد بالله : ينظر: ابن نقطة، محمد بن عبد الغني (ت: ٦٢٩هـ/١٢٣١م): اكمال الاكمال، تحقيق: عبد القيوم عبد ربه، جامعة ام القرى (مكة المكرمة ، ١٩٨٩م)،ج٤،ص٢٣.

(٦٠) الذهبي، محمد بن احمد (ت: ٧٤٨هـ/١٣٤٧م): تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت ، ١٩٨٧م)،ج٢٦، ص٥٧.

(٦١) ابن الجوزي، المنتظم،ج١٠،ص١٩٣.

(٦٢) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج١١،ص٢٥٨.

(٦٣) ابن الاثير، الكامل في التاريخ،ج١١،ص٤٥٩.

(٦٤) الايوبي، مضمار الحقائق،ص٩٨.

(٦٥) سبط ابن الجوزي، شمس الدين ابو المظفر يوسف بن قزغلي (ت: ٦٥٤هـ/١٢٥٦م): مرآة الزمان في تاريخ الاعيان، تحقيق: محمد حسن الخن، الرسالة العالمية (دمشق ، ٢٠١٣م)، ج٢٠،ص٥٨٤.

(٦٦) ابن الساعي، الجامع المختصر،ص٨٠.

(٦٧) الغساني، العسجد المسبوك،ص٥٣٨.

(٦٨) يحيى بن هبيرة : عون الدين يحيى بن محمد بن هبيرة ، من وزراء العباسيين العادلين ، استوزر للمقتفي لامر الله سنة (٥٤٤هـ/١١٤٩م) ، ثم تولى الوزارة للمستنجد بالله : ينظر: ابن الفوطي، تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقاب،ج٢،ص٢٧٧.

(٦٩) ابن الجوزي، المنتظم،ج١٠،ص٤٧.

(٧٠) سبط ابن الجوزي، ج٢٢،ص١٧٤.

(٧١) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٠،ص٧٨.

(٧٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٠،ص٧٨.

(٧٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٠،ص١٩٤.

(٧٤) الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية،ص٣٦٨.

(٧٥) ابن الجوزي، المنتظم،ج١٠،ص٥٢.

(٧٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٠،ص٥٢.

(٧٧) ابن الجوزي، المنتظم،ج١٠،ص٢٥٦،ص٢٦٠.

(٧٨) ابن الجوزي، المنتظم،ج١٠، ص٩٥،ص١٦٥،ص١٧٦.

(٧٩) ابن الجوزي، المنتظم،ج٩،ص٥٣.

(٨٠) ابن الجوزي، المنتظم،ج١٠، ص٧٨،ص٨٤.

(٨١) مجهول، الحوادث الجامعة،ج٥،ص٥١٣.

(٨٢) ابن الجوزي، المنتظم،ج٩،ص٢٧،ص٢٨،ص٣٠،ص٢٧١،ص٢٧٢.

(٨٣) ابن الجوزي ، المنتظم ، ج٩ ، ص٢٣٥.

(٨٤) ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت: ٧٠٩هـ/١٣٠٩م): الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية، تحقيق: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي (بيروت ، ١٩٩٧م)،ص٣٠١.

(٨٥) ابن الطقطقي، الفخري في الاداب السلطانية،ص٣٣٠.

(٨٦) المنتظم،ج٨،ص٢٣٨،ص٣٠٢ .

(٨٧) المدرسة المستنصرية : بنيت في بغداد سنة (٦٣١هـ/١٢٣٣م)،درست فيها المذاهب الاسلامية الاربعة؛المالكي، والحنفي، والشافعي، والحنبلي، فكان لكل مذهب جناح خاص فيها، يدرس فيه الطلاب العلوم الاسلامية: ينظر: ابن كثير، اسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤هـ/١٣٧٢م): البداية والنهاية، ط١، تحقيق: عبد الرحمن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع (الرياض ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)،ج١٧،ص٢١٢.

(٨٨) حربى: بليدة في اقصى الدجيل بين بغداد وتكريت مقابل الحظيرة، تنسج فيها الثياب القطنية وتحمل الى سائر البلاد: ينظر: ياقوت، شهاب الدين ابو عبد الله الحموي (٦٢٦هـ/١٢٢٨م): معجم البلدان، ط٢، دار صادر (بيروت ، ١٩٩٥م)،ج٢، ص٢٣٧.

(٨٩) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية،ص ٣٣٠.

(٩٠) الكبيسي، حمدان عبد المجيد (الدكتور): النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، بيت الحكمة (بغداد، ٢٠٠٠م)،ص ٦٣.

(٩١) الدجيلي، بيت المال،ص ٢٧.

(٩٢) الكبيسي، النشاط المصرفي،ص ٧٢.

(٩٣) الخالديان، التحف والهدايا،ص ٢١٧.

(٩٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ،ج٨، ص ٦٩٠.

(٩٥) جلال الدين منكبرتي: هو جلال الدين خوارزمشاه ابو المظفر منكبرتي ، تولى الحكم بعد ابيه علاء الدين محمد الخوارزمي بعد خسارته امام المغول ، اجبر على الرحيل الى الهند وهناك استجمع قواه

وعاد الى بلاده ، قتل سنة (٦٢٩هـ/١٢٣١م) : ينظر: الذهبي، سير اعلام النبلاء،ط٣، تحقيق: شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت ، ١٩٨٥م)،ج٢٢، ص١٩٥.

(٩٦) ابن كثير، البداية والنهاية،ج١٦،ص٢٦٣.

(٩٧) الدجيلي، بيت المال،ص ٢٦٧.

(٩٨) ابن الساعي، الجامع المختصر،ص ٢٦٩.

(٩٩) المقريزي، أحمد بن علي (ت: ٨٤٥هـ/ ١٤٤٨م): شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق: محمد عبد الستار عثمان، مطبعة الأمانة (القاهرة، ١٩٩٠م)،ص ١٧.

(١٠٠) الكبيسي، النشاط المصرفي،ص ٨٥.

(١٠١) رمضان، عاطف منصور محمد: نقود الخلافة الإسلامية، دار القاهرة (القاهرة، ٢٠٠٤م)،ص ٢٨٨.

(١٠٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة منير (بغداد، ١٩٥٢م)،ص ٤٦٢.

(١٠٣) رمضان، نقود الخلافة الإسلامية،ص ٢٩٥.

(١٠٤) رمضان، نقود الخلافة الإسلامية،ص ٢٩٦.

(١٠٥) الراوندي، راحة الصدور،ص٢٧١.

(١٠٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ،ج١٠،ص ٣٠١.

(١٠٧) العاني والكبيسي، عبد الرحمن عبد الكريم وحمدان عبد المجيد: ((التجارة الداخلية والخارجية))، كتاب حضارة العراق، دار الجيل (بيروت، ١٩٨٥م)،ج٥، ص ٣٣٢.

(١٠٨) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ٢٩٨.

(١٠٩) العاني والكبيسي، التجارة الداخلية والخارجية، كتاب حضارة العراق،ج٥، ص ٣٣٣.

(١١٠) الجهابذة: وهم اهل حرفة معروفة في نقد الذهب، ترتبط مهامها بالقضايا المالية ذات الاختصاص بالامور الحسابية والمصرفية : ينظر: السعدي، امل عبد الحسين: الصيرفة والجهبذة في العراق من القرن الثاني الى القرن الرابع الهجري، (اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥م)،ص١٨٠.

(١١١) متز، آدم: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ط٤، نقله الى العربية: محمد عبد الهادي ابو ريدة (بيروت ، ١٩٦٧م)، ج١، ص ١٩٣.

(١١٢) العاني والكبيسي، التجارة الداخلية والخارجية، كتاب حضارة العراق، ج٥، ص ٣٣٣ – ص٣٣٤.

(١١٣) ابن الجوزي، المنتظم،ج٧،ص ١٥٦.

(١١٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٩، ص ٣٦٢، ص٣٦٩.

[١١٥] الكر: هو اضخم المكاييل العربية وكان مكيالا لاهل العراق ، وهو عندهم ستون قفيزا ، وبما ان القفيز يبلغ اثنا عشر صاعا ، لذلك فالكر يكون سبعمائة وعشرين صاعا ، والكر مكيال بابلي الاصل ، يساوي (٢٩٢٥ كغم) : ينظر: الصالح، النظم الاسلامية،ص٤٢٢ ؛ هنتس، فالتر: المكاييل والاوزان الاسلامية ومايعادلها في النظام المتري، ترجمة: الدكتور كامل العسلي (عمان ، ١٩٧٠م)،ص٦٩.

[١١٦] ابن الجوزي، المنتظم،ج٩،ص ٢٠٣.

[١١٧] ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٣٠– ص٣٣٣.

[١١٨] ابن الأثير، الكامل في التاريخ،ج٨،ص ١٠٧.

[١١٩] المحتسب: وظيفة ادارية يقوم متوليها بتفقد احوال السوق والطرقات العامة ، وله عيون يوصلون له الاخبار، وعليه التاكد من المكاييل والمقاييس والاوزان، ويتدخل لمنع الارتفاع الفاحش في الاسعار: ينظر: ابن الاخوة، محمد بن محمد (ت: ٧٢٩هـ/١٣٢٨م): معالم القربة في طلب الحسبة، دار الفنون (كمبردج ، د. ت)،ص١٢.

[١٢٠] القلقشندي، صبح الاعشى،ج١١،ص ٩٦.

[١٢١] المغول: وهم التتار قبائل كانت تعيش في غرب وشمال الصين ، معتمدين بعيشهم على الرعي والصيد ، تمكن جنكيز خان من جمع قبائلهم وتوحيدها ، واتخذ من مدينة قراقورم عاصمة له ، وبدأ يتوسع شرقا وغربا وذلك في حدود سنة (٦٠٣هـ/١٢٠٦م) ، فتمكن المغول من القضاء على الخوارزميين ، ثم توجهوا نحو عاصمة الخلافة العباسية بغداد : ينظر: عودات، احمد: تاريخ المغول والممالك من القرن السابع الهجري حتى القرن الثالث عشر الهجري، دار الكندي (اربد ، ١٩٩٠م)،ص٢١.

[١٢٢] ابن الأثير، الكامل في التاريخ،ج١٠،ص ٤٠٥،ص٤٠٦.

قائمة المصادر والمراجع

اولا:– المصادر الاولية

- ابن الاثير، عز الدين ابو الحسن علي بن ابي الكرم (ت: ٦٣٠هـ/١٢٣٣م):
- الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت ، ١٩٩٧م).
- ابن الاخوة، محمد بن محمد (ت: ٧٢٩هـ/١٣٢٨م):
- معالم القربة في طلب الحسبة، دار الفنون (كمبردج ، د. ت).
- الايوبي، محمد بن تقي الدين (ت: ٦١٧هـ/١٢٢٠م):

- مضمار الحقائق وسر الخلائق ، تحقيق: منذر الحايك ، دار صفحات (دمشق ، ٢٠١٤م).
- الجواليقي، ابو منصور (ت: ٥٤٠هـ/١١٤٥م):
- المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم، تحقيق: احمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة ، ١٣٦١هـ/١٩٤٢م).
- *ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت: ٥٩٧هـ/١٢٠٠م):
- المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٩٢م).
- الجوهري، ابو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم (ت: ٣٥٠هـ/٩٦١م):
- معجم ديوان الادب، تحقيق: احمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر (القاهرة ، ٢٠٠٣م).
- *الجوهري، اسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٨هـ/١٠٠٧م):
- الصحاح تاج اللغة العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين (بيروت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).
- الخالديان، ابو بكر محمد (ت:٣٨٠هـ/٩٩٠م) وابو عثمان (ت: ٣٩٠هـ/٩٩٩م) ابني هاشم:
- التحف والهدايا، تحقيق: سامي الدهان، دار المعارف (القاهرة ،١٩٥٦م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (ت: ٨٠٨هـ/١٤٠٦م):
- تاريخ ابن خلدون، دار الكتب العلمية (بيروت ، ٢٠٠٠م).
- ابن خلكان، احمد بن محمد (ت: ٦٨١هـ/١٢٨٢م):
- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق: احسان عباس، دار الثقافة (بيروت ، د. ت).
- *الذهبي، محمد بن احمد (ت: ٧٤٨هـ/١٣٤٧م):
- تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت ، ١٩٨٧م).

- سير اعلام النبلاء،ط٣، تحقيق: شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت ، ١٩٨٥م).
- الراوندي، محمد بن علي بن سلمان (ت: ٥٩٩هـ/١٢٠٢م):
- راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية ، ترجمة: ابراهيم امين الشواربي، دار القلم (القاهرة ، ١٩٦٠م).
- ابن الساعي، علي بن أنجب (ت: ٧٦٤هـ/ ١٢٧٥م):
- الجامع المختصر، تحقيق: مصطفى جواد، المطبعة السريانية الكاثوليكية (بغداد، ١٩٣٤).
- سبط ابن الجوزي، شمس الدين ابو المظفر يوسف بن قزغلي (ت: ٦٥٤هـ/١٢٥٦م):
- مرآة الزمان في تاريخ الاعيان، تحقيق: محمد حسن الخن، الرسالة العالمية (دمشق ، ٢٠١٣م).
- السمعاني، ابي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور(ت: ٥٦٢هـ/١١٦٦م):
- الانساب، قدم له: محمد احمد العلاق، دار احياء التراث العربي (بيروت ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت: ٩١١هـ/١٥٠٥م):
- تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة منير (بغداد، ١٩٥٢م).
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الاداب (القاهرة ، ٢٠٠٤م).
- *الصفدي، الحسن بن ابي محمد بن عبد الله (ت: ٧١٧هـ/١٣١٧م):
- آثار الاول في ترتيب الدول، دار الجيل (بيروت، ١٩٨٩م).
- ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت: ٧٠٩هـ/١٣٠٩م):
- الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية، تحقيق: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي (بيروت ، ١٩٩٧م).
- ابن العمراني، محمد بن علي (ت:٥٨٠هـ/١١٨٤م):

- الانباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي ، دار الافاق العربية (القاهرة ، ٢٠٠١م).
- الغساني، اسماعيل بن العباس (ت: ٨٠٣هـ/١٤٠٠م):
- العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، دار البيان (بغداد ، ١٩٧٥م).
- ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم (ت: ٨٠٧هـ/١٤٠٤م):
- تاريخ ابن الفرات، تحقيق: حسن محمد الشماع، مطبعة حداد (البصرة ، ١٩٦٧م).
- ابن الفوطي، عبد الرزاق بن احمد (ت:٧٢٣هـ/١٣٢٣م):
- تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقاب، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر (ايران ، ١٩٩٥م).
- ابن القلانسي، ابو يعلي حمزة (ت: ٥٥٥هـ/١١٦٠م):
- ذيل تاريخ دمشق، مطبعة الاباء اليسوعيين (بيروت ، ١٩٠٨م).
- القلقشندي، ابي العباس احمد بن علي (ت:٨٢١هـ/١٤١٨م):
- صبح الاعشى في صناعة الانشا، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٨٨م).
- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، ط٢، تحقيق: ابراهيم الابياري، دار الكتاب المصري (القاهرة ، ١٩٨٢م)،
- مآثر الانافة في معالم الخلافة، ط٢، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت (الكويت ، ١٩٨٥م).
- نهاية الارب في معرفة انساب العرب، ط٢، تحقيق: ابراهيم الابياري، دار الكتاب اللبناني (بيروت ، ١٩٨٠م).
- ابن كثير، اسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤هـ/١٣٧٢م):
- البداية والنهاية، ط١، تحقيق: عبد الرحمن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع (الرياض ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).
- الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد (ت: ٤٥٠هـ/١٠٥٨م):
- الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: احمد مبارك، دار ابن قتيبة (الكويت ، ١٩٨٩م).

- مجهول:
- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة الفرات (بغداد ، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م).
- المقريزي، أحمد بن علي (ت: ٨٤٥هـ/ ١٤٤٨م):
- شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق: محمد عبد الستار عثمان، مطبعة الأمانة (القاهرة، ١٩٩٠م).
- ابن مماتي، الوزير الاسعد (ت: ٦٠٦هـ/١٢٠٩م):
- قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي (القاهرة ، ١٤١١هـ/١٩٩١م).
- ناصر خسرو، ابومعين الدين (ت: ٤٨١هـ/١٠٨٨م):
- سفر نامه ، نقله الى العربية: يحيى الخشاب، لجنة التاليف والترجمة والنشر (القاهرة ، د. ت).
- ابن نقطة، محمد بن عبد الغني (ت: ٦٢٩هـ/١٢٣١م):
- اكمال الاكمال، تحقيق: عبد القيوم عبد ربه، جامعة ام القرى (مكة المكرمة ، ١٩٨٩م).
- ياقوت، شهاب الدين ابو عبد الله الحموي (٦٢٦هـ/١٢٢٨م):
- معجم البلدان، ط٢، دار صادر (بيروت ، ١٩٩٥م).
- ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت: ١٨٢هـ/٧٩٨م):
- الخراج، المكتبة السلفية (القاهرة ، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م).

ثانيا:- المراجع الثانوية

- ابراهيم، ناجية عبد الله:
- ريف بغداد دراسة تاريخية لاحواله الادارية والاقتصادية،ط٢،
- اصدار بغداد عاصمة الثقافة العربية (بغداد ، ٢٠١٣م).
- حسن، حسن ابراهيم:
- تاريخ الاسلام السياسي، مكتبة النهضة (القاهرة ، ١٩٦٥م).
- الحيالي، أحمد محمد أمين:

- الازمة المالية العالمية الاسباب والنتائج، مجلة بيت الحكمة، العدد٤٨، بيت الحكمة (بغداد ، ٢٠١٠).
- الدجيلي، خولة صالح:
- بيت المال،مطبعة الاوقاف (بغداد ، ١٩٧٦م).
- الدليمي، محمد حسن سهيل:
- الاقطاع في الدولة العباسية (٤٤٧-٦٥٦هـ)، مكتبة المهتدين (بغداد ، ٢٠١٠م).
- الدوري، عبد العزيز (الدكتور):
- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف (بغداد، ١٩٤٨م).
- رمضان، عاطف منصور محمد:
- نقود الخلافة الإسلامية، دار القاهرة (القاهرة، ٢٠٠٤م).
- *سرور، محمد جمال الدين:
- تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق، دار الفكر (القاهرة ، ١٩٦٦م).
- السعدي، امل عبد الحسين:
- الصيرفة والجهبذة في العراق من القرن الثاني الى القرن الرابع الهجري، (اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥م).
- الصالح، صبحي (الدكتور):
- النظم الاسلامية، ط٢، دار العلم للملايين (بيروت ، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م).
- العاني والكبيسي، عبد الرحمن عبد الكريم وحمدان عبد المجيد:
- ((التجارة الداخلية والخارجية))، كتاب حضارة العراق، دار الجيل (بيروت، ١٩٨٥م).
- *عودات، احمد:
- تاريخ المغول والممالك من القرن السابع الهجري حتى القرن الثالث عشر الهجري، دار الكندي (اربد ، ١٩٩٠م).
- فهد، بدري محمد:
- تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير، مطبعة الارشاد (بغداد، ١٩٧٣م).
- فلهاوزن، يوليوس:

- تاريخ الدولة العربية من ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الدولة الاموية، ترجمة:عبد الهادي ابو ريدة، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٩٥م).
- الكبيسي، حمدان عبد المجيد (الدكتور):
- النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، بيت الحكمة (بغداد، ٢٠٠٠م).
- النواوي، عبد الخالق (الدكتور):
- النظام المالي في الاسلام، ط٢، المكتبة العصرية (بيروت ، ١٩٧٣م).
- النقشبندي، ناصر السيد محمود:
- الدينار الاسلامي ، مطبعة الرابطة (بغداد ، ١٩٥٣م).
- هنتس، فالتر: